منظومة التعليم العالي والتنمية الاقتصادية

بحث مستخرج من رسالة الدكتوراة في الحقوق – قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الإقتصادية

إعداد

الباحث / شريف علي محمد البلعوطي

إشراف

أ.د / السيد أحمد عبد الخالق (مشرف رئيسي)

أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات الإقتصادية – رئيس جامعة المنصورة ووزير التعليم العالي الأسبق .

أ.د/ ابراهيم عبدالله عبد الرؤوف (مشرف مشارك)

أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات الإقتصادية – وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث – كلية الحقوق جامعة المنصورة .

١٤٤٤ ه – ٢٠٢٣ م

الملخص:

يعد التعليم ولاسيما التعليم العالي عاملًا أساسيًا في احداث التقدم والتطوير لأي مجتمع. إذ أن التعليم العالي يمثل قمة السلم التعليمي الذي يسهم في تنمية وتطوير الموارد البشرية وتهيئة الكوادر ورفع الكفاءة الإنتاجية والنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي. ولمواجهة الاهتمام المتزايد بالتعليم العالي لابد من إمكانات ونفقات كبيرة وعلى نحو مستمر مما أدى إلى أن تكون هذه النفقات متزايدة ولاسيما خلال العقد الأخير من القرن العشرين، مما أدى إلى زيادة ما يخصصه المجتمع والموازنة العامة لجزء من موارده الاقتصادية والمالية من خلال رفع نصيب الإنفاق على قطاع التعليم العالي من قيمة الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة.

Summary:

Education, especially higher education, is an essential factor in the process of progress and development for any society. The higher education represents the top of the educational system that contributes to the development and development of human resources, the preparation of cadres, the raising of productive efficiency, and the advancement of both the economic and social standards . In order to meet the increasing interest in higher education, there is a need for large potentials and expenditures on a continuous basis, which lead to an increasing, especially during the last decade of the twentieth century. So, that has been an increase in what the society and the public budget allocate of its economic and financial resources by raising the share of spending on the higher education sector from value of the gross domestic product and the public expenditures .

المقدمة

أولًا : موضوع البحث :

يعد التعليم العالي أحد المؤسسات الرئيسية ذات الدور الفعال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة، حيث يعد أحد أهم المقومات الرئيسية للدولة العصرية([1]). فالتعليم العالي يتعلق بالبحث العلمي ، وخدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً من خلال تنمية القيم الإنسانية، وتزويد الوطن بالاختصاصيين والفنيين والخبراء في جميع المجالات ومصدراً استثمارياً لتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية.

يعتبر التعليم العالي أداة فعالة في تنمية القوى البشرية واستثمارها، لسد احتياجات المجتمع المتنوعة ومواكبة اتجاهات العصر والبيئة الاجتماعية، وهذا يتفق مع أهداف نظرية " رأس المال

---

[1] نجاة أحمد الزليطي ، "تمويل التعليم الجامعي في ليبيا – الواقع والحلول"، بحث مقدم للمؤتمر القومي السنوي الخامس عشر (العربي السابع) لمركز تطوير التعليم الجامعي بعنوان " نحو خطة إستراتيجية للتعليم الجامعي العربي "، جامعة عين شمس ، خلال الفترة من (٢٣-٢٤ نوفمبر ٢٠٠٨م) ، ص ٦٨٧.

البشري "[٢]. فالجامعات أصبحت – في مجتمع المعرفة – تقود اقتصاد المجتمعات من خلال القيمة المتزايدة للمعرفة، وذلك بما تمتلكه من قوى للتعليم والتدريب، كما أنها تساعد المجتمع بامتلاكه مجموعة من المهارات العالية من خلال المعرفة والفهم علي ما يقدمه البحث العلمي من مخرجات في حاجة للاستثمار، وتزايدت معدلات العائد من التعليم عن القرن العشرين نتيجة اقتصاد المعرفة [٣].

والتعليم في كافة أنحاء العالم المفتاح لإنْجاز كل التطلعات الفردية والمجتمعية. فعلى مستوى الأفراد ، الجامعات هي الطريق لتحقيق الاحترام الاجتماعي، والحصول على فرص عمل أفضل، وتوسيع خيارات الحياة، وتحقيق التَحفيز الثقافي. وبالنسبة للمجتمعات فالجامعات هي المفتاح إلى التكنولوجيا، والإنتاجية، وجميع مكونات المنافسة الدولية والنمو الاقتصادي.

سوف نلقي الضوء على أهمية دور التعليم العالي في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال هذا البحث .

ثانيًا : إشكالية البحث :

يعتمد تقدم أي مجتمع على اقتصاده ، ولا يتحقق النمو الاقتصادي بدون الاهتمام بالمنظومة التعليمية وبالأخص التعليم الجامعي العالي والذي أصبح الطريق الأهم لتحقيق تنمية مستدامة في كافة المجالات . لذلك لابد من دراسة أهمية منظومة التعليم العالي لتحقيق التنمية الاقتصادية والإجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما هو مفهوم التعليم العالي؟
٢- ما هي مؤشرات التعليم العالي المطبقة بالجامعات المصرية الحكومية ؟
٣- ما هي التحديات التي تواجه الجامعات المصرية؟
٤- هل حجم الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي يفي بتحقيق النهوض بمنظومة التعليم العالي وتحقيق أهدافها؟

---

[٢] د. وائل محمد سعد أحمد الجرساني ، التعليم الجامعي في مصر وبطالة المتعلمين "دراسة تتبعية لخريجي كلية التربية بجامعة المنصورة نموذجًا"، رسالة دكتوراة ، كلية التربية – جامعة القاهرة ، ٢٠١٣م، ص٣.

[3] Steve O. Michael : " Financing Higher Education in A Global Market : A Contextual Background" , In Steve O. Michael & Mark Kretovics (Eds) : " Financing Higher Education in A Global Market" , Higher Education Series, (New York , Algora , 2005 , P.6

ثالثًا : أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من أهمية دور منظومة التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وكذلك المكانة المتميزة التي احتلتها الجامعات المصرية بين الجامعات على المستوى الدولي، لذا تتمثل أهمية البحث في :

١- توضيح التعريفات المختلفة لمنظومة التعليم العالي.

٢- مزايا الاهتمام بمنظومة التعليم العالي.

٣- دور التعليم العالي في تحقيق الرخاء الاقتصادي للدولة .

رابعًا : أهداف البحث :

يهدف البحث إلى بيان مدي تأثير التعليم العالي على تحقيق التنمية الاقتصادية .

خامسًا : منهج البحث :

اتبعنا في هذا البحث منهجين :

الأول: المنهج الوصفي (تحليل المضمون) : من خلال وصف وتحليل واقع منظومة التعليم العالي ومدى تكاملها مع رؤية ٢٠٣٠.

الثاني : المنهج الإحصائي ، لتلخيص الأرقام المجمعة حول مؤشرات العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم العالي.

سادسًا : خطة البحث :

المبحث الأول: العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: الإنفاق على التعليم العالي وتطوره.

المبحث الأول

العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية

تمهيد وتقسيم:

تستمد الجامعة في أي مجتمع فلسفتها وخصائصها من مجموعة القوى والعوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تحكم العلاقات فيه، ولكي تجد الجامعة سبيلًا لتحقيق أهدافها، والقيام بوظائفها فإن عليها إحداث نوع من التوازن بين مجموعة القوى والعوامل المؤثرة في المجتمع من ناحية ، والإمكانات التي يمكن أن يوفرها لها المجتمع من ناحية أخرى.

تقع الجامعة المعاصرة في قلب المجتمع التي هي جزء منه؛ فهي مؤسسة ذات أهمية جوهرية لكل مجتمع حديث. لأنها تلعب دوراً حاسماً في السيرورة المركبة لإنتاج المعرفة وتوزيعها، لا لأنها المكان الذي يولد فيه القسم الأكبر من العلم الأساسي فحسب، بل لأنها تحتضن كذلك نظام الدوريات والكتب وقواعد البيانات التي تنشر المعارف عبر العالم ، هذا النظام الذي يزداد تركيباً وتعقيداً يوماً بعد يوم.

فالتعليم بمختلف أنواعه يساعد في النمو الاقتصادي ، وقد أكدت معظم الدراسات علي أنه ينظر للتعليم بأنه: "يزيد الإنتاج ،ويساعد علي تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص ، ويضمن التشغيل ،ويؤثر علي قرار الهجرة وبذلك تزيد الإنتاجية"([٤]).

من خلال هذا المبحث نتطرق لمفهوم منظومة التعليم العالي وكذلك علاقتها بالنمو الاقتصادي من خلال مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمنظومة التعليم العالي.

المطلب الثاني: تطور العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي لمنظومة التعليم العالي

يأتى التعليم العالي على قمة الهرم التعليمي باعتباره يوفر الرصيد الاستراتيجي المغذي للمجتمع بمعظم احتياجاته من الكوادر البشرية بما يساعد على النهوض بأعباء التنمية ، فضلًا عن كونه مصنعًا لإنتاج البحوث والمعرفة وتقديم القيادات والكوادر المطلوبة لتحقيق النهضة الشاملة بأي مجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل ، وتزداد أهميته في عالم تسود فيه موارد المعرفة على الموارد المادية لذا كان من أهم المحاور الواجب البدء بتحللها ودراستها محور إتاحة فرص تعليم عالي كافية للراغبين في الالتحاق به([٥]).

أولًا: التعليم:

يعرف التعليم بأنه عملية منظمة تهدف إلى اكتساب الفرد المتعلم للأسس العامة التي تبني على أساس المعرفة، ويتم ذلك بطريقة منظمة وبأهداف معينة محددة ومعروفة ، لذلك فالتعليم عبارة عن نقل للمعلومات بشكل منسق، أو أنه عبارة عن معلومات، ومعارف، وخبرات،

([٤]) د. محمد إبراهيم السقا، العلاقة بين مستوى التعليم والبطالة ، مدونة اقتصاديات الكويت دول مجلس التعاون ، متاح على الموقع الالكتروني :

-Economy of kawalt.blogspot.com.eg

([٥]) استراتيجية الحكومة لتطور التعليم العالي في مصر ٢٠١٥-٢٠٣٠م، مصر تستثمر في المستقبل ، وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات ، ص٢١.

ومهارات يتم اكتسابها من قبل المُتلقّي بطرق معينة ، فالتعليم مصطلح يطلق على العملية التي تجعل الفرد يتعلم علماً محدداً أو صنعة معينة([٦]).

ثانياً: الجامعة :

مفهوم الجامعة لغة : مؤنث الجامع ، وهو الاسم الذي يطلق على المؤسسة الثقافية التي تشتمل على معاهد التعليم العالي في أهم فروعه، كاللاهوت والفلسفة والطب والحقوق والهندسة والأدب([٧]).

أما اصطلاحاً فالجامعة تعني: " أنها مؤسسة إنتاجية تعمل على إثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية، الإدارية والتقنية" فهي تلك المؤسسة التربوية التي تقدم لطلابها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة وما يعادلها تعليماً نظرياً معرفياً ثقافياً يتبنى أسساً أيدولوجية وإنسانية يلازمه تدريب مهني، يهدف إخراجهم إلى الحياة العامة كأفراد منتجين ، فضلًا عن مساهمتها في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع وتؤثر على تفاعلات هؤلاء الطلاب المختلفة([٨]).

ثالثًا: التعليم العالي:

يعرف التعليم العالي بأنه :" أعلى مرحلة في التعليم وهو الجهود والبرامج التعليمية المتطورة التي تتم على مستوى الجامعات والكليات والمعاهد والمراكز المرتبطة بها "([٩]).

---

[٦] د. طارق محمد ، تعريف التعليم ، مقال متاح على موقع موضوع ، ٣٠/٣/ ٢٠٢٢م، ص٢.
متاح على الموقع الإلكتروني :
https://mawdoo3.com %
تاريخ الزيارة : ٥/١/٢٠٢٣م.

[٧] د. لويس معلوف ، المنجد في اللغة والإعلام ، ط ٢١ ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت– لبنان ، ٢٠٠٩، ص ١٠١.

[٨] د. وفاء محمد البرادعي ، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري ، ط١، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،٢٠٠٢ م ، ص٢٩٠ .

[٩] د. عواشية السعدية ، معارف ومناهج التعليم العالي في الجزائر ، أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي ، القاهرة ، ٢٠٠٩م ، ص٢٤٢.

فالتعليم العالي هو المصدر الرئيس لتكوين المهارات العليا في المورد البشري باعتباره أهم الموارد المطلوبة واللازمة لإحداث التنمية ، ويقوم التعليم العالي بثلاث وظائف أساسية هي التعليم ، والبحث العلمي ، وخدمة لمجتمع ، وتفرض كل وظيفة ممارسات وأنشطة خاصة تنهض بها المؤسسات المهنية والمهنيون العاملون فيها من أجل تحقيق أهداف معينة مكتوبة أو مفهومة تحددها السلطات المسئولة([١٠]).

على ذلك يعد التعليم العالي أحد ركائز المجتمع وأساس تقدم الشعوب وعنوان حضارتها لذلك تسعي جميع الدول باختلاف أنظمتها الاقتصادية إلي الاستثمار الأمثل لمواردها الطبيعية فتركز علي التعليم العالي لما له من فوائد اقتصادية. من أجل ذلك جذبت العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي منذ منتصف القرن العشرين انتباه الاقتصادين . لذلك تحرص الأسر في كافة الدول بشكل عام أن تضمن لأبنائها أفضل مستويات التعليم، خصوصاً في هذه الأيام حيث ارتفعت مستويات التنافسية داخل أسواق العمل وأصبح الحصول علي وظيفة ، بصفة خاصة في القطاع الخاص ، يتطلب استعداداً وتأهيلًا متميزاً للعامل .

رابعًا: مفهوم التنمية الاقتصادية:

التنمية: "عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى"([١١]).

وحسب الأمم المتحدة : هي "تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"([١٢]).

([١٠]) د. وائل علي جوهر رضوان ،التعليم العالي العام والخاص الواقع والتحديات ، المكتبة المصرية ، ط١، ٢٠١٢م ، ص٣٣٣.

([١١]) د. مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة) ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص ١٨٧ .

([١٢]) د. محمد شفيق، البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨م ، ص ١٣٠ .

فالتنمية : مجموعة من الإجراءات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية استناداً إلى القوة الذاتية ، وذلك لضمان تواصل هذه التنمية واتزانها لتلبية احتياجات أفراد المجتمع ، وكذلك تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية ، فالتنمية : هي التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والفكرية ، والتنظيمية ، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

والنمو الاقتصادي : هو الزيادة في دخل الفرد الحقيقي ، وبعبارة أخرى : هو تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيق عبر فترة ممتدة من الزمن([١٣])، فالتنمية الاقتصادية هي تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية([١٤]).

وعن تطور العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية نبحث من خلال المطلب التالي.

([١٣]) بناني فتحيه ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ، دراسة نظرية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس ، الجزائر، ٢٠٠٩م، ص ٩.

([١٤]) د. محمد عبد العزيز عجمية ، محمد عبد اللي: التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها، دار المستقبل للنشر، عمان، ٢٠٠٣ م ، ص١٢٠.

المطلب الثاني

تطور العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية

شملت مراحل تطور العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في بداياتها مجموعة آراء اتصفت بالعمومية، إذ لم تعتمد على الوسائل الإحصائية التي تستطيع تحديد العلاقة بين حجم الإنفاق على التعليم وأي من مؤشرات النمو الاقتصادي([١٥]) ؛ حيث يربط كثير من العلماء عوائد التعليم بالجانب الاقتصادي، ففكرة العائد من التعليم هي فكرة اقتصادية ظهرت على أيدي الاقتصاديين فهم يرون مكاسب مادية يكسبها الفرد والمجتمع من جراء زيادة التعليم أي أنه كلما زاد تعليم أفراد المجتمع زادت الإنتاجية وبالتالي زيادة دخل الفرد فيعود بالزيادة على دخل المجتمع([١٦]) ، فالعلاقة طردية بين زيادة دخل الفرد وزيادة دخل المجتمع.

ومن ثم، ركز الاقتصاديون على أهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال الأنشطة التعليمية من جهة أخرى ينصرف فهم كل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي إلى معنى التغيير المرتبط بالتحسن، و يلعب التعليم دوراً فعالًا في تحقيق هذين المفهومين([١٧]) .

لذلك يري الاقتصاديون أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر وأن التنمية البشرية صارت ضرورة من ضرورات التنمية الاقتصادية ، نتيجة لما تنميه من قدرات ولما توفره من كفاءات بشرية تخدم الاقتصاد وتعود علي المجتمع بالفوائد والأرباح ، ومن ثم أصبح الاختيار الأفضل للتنمية هو اختيار نظام التعليم الذي صار فيما بعد أهم دعائم التنمية ([١٨]).

([١٥]) د. سهيل حمدان، اقتصاديات التعليم تكلفته وعائداته ،دمشق، مؤسسة رسلان علاء الدين، ٢٠٠٢م، ص ٦.

([١٦]) د. غادة شعبان، العائد الاقتصادي من الإنفاق العام على التعليم العالي ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الأزهر، العدد ٢٠، يوليو ٢٠١٨م ، ص١٨.

([١٧]) د. محمد عبد العزيز عجمية ؛ وآخرون ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٠ م ، ص ١٥٠.

([١٨]) د. غربي صباح ، الاستثمار في التعلم ونظرياته ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية و الاجتماعية ، الجزائر ، العددان الثاني والثالث ، ٢٠٠٨ م ، ص ٣.

وقد وقف" Marchall A ""عند أهمية التربية بوصفها (استثماراً قومياً) وتمثل أجزى صور رأس المال عطاء بالنسبة للمجتمع ، حيث أن أفكاره تعتبر نقطة تحول كبير في مجال آراء دراسة القيمة الاقتصادية للتعليم، إذ أنه يمثل همزة وصل بين الاقتصاديين الكلاسيك واقتصادي القرن العشرين، فقد مهدت آراؤه لنقل دور التعليم من كونه عاملًا خارجيًا في النمو الاقتصادي إلى اعتباره عاملًا من العوامل المباشرة التي تدخل في العوامل الإنتاجية، حيث وصف التعليم من حيث أنه استثماراً قومياً وتمثل أقوى صور رأس المال عطاء بالنسبة للمجتمع، أيضاً فقد نبه إلى أن التباين في نوعية عمل العمال يفسر التفاوت في أجورهم في سوق العمل، وهو يرجع أساسًا إلى تباين المستويات التعليمية عندهم([١٩]).

كما ساهمت نظرية الرأس مال البشر للاقتصادي الأمريكي بيكر([٢٠]) – صاحب جائزة نوبل للاقتصاد لعام ١٦٦١– كثيراً في تطوير اقتصاد التعليم خاصة على المستوى الجزئي ؛ حين اعتبرت التعليم (بوصفه مصدراً أساسيًا من أهم مصادر تكوين وتراكم الرأس المال البشري) استثماراً كبقية الاستثمارات ، ومن ثمة يمكن أن نطبق عليه قواعد تحليل الاستثمارات المعهودة لدى الاقتصادين ، وذلك تحت الفرضية التي تعتبر أن الفرد عقلاني ورشيد يفاضل دائماً بين ما ينفقه على التعلم وما ننتظره من عوائد في المستقبل من هذا الإنفاق (أجرة أو دخل).

تكاد تكون أبحاث" Schultz.T "أستاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو من الأبحاث الرائدة في مجال قياس العائد الاقتصادي للتعليم، فقد اتجه في أبحاثه الرائدة إلى فكرة الاستثمار في البشر بطريقة مباشرة وتمكن من عرض هذه الثورة الجديدة – ثورة الاستثمار البشري – بالتفصيل في كتابه "القيمة الاقتصادية للتربية" لقد ذكر أن الاهتمام بهذا الموضوع قد بدأ خلال عام ١٩٥٦م– ١٩٥٧م حين استرعى نظره عجز الوسائل المستخدمة عن تغير زيادة الإنتاج بمضي الوقت فقد ركز في أبحاثه على قياس الزيادة في الإنتاج وظاهرة التحسن التي سادت الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الفترة والتي أرجعها إلى زيادة استثمار الأمريكيين لأموالهم في أنفسهم

---

[19]MARSHALL, A. (1890). Principes d'économie politique (Vol. livres IV). (F. Savaires Jurdan, Trad.) Québec, Québec, Canada: Université de Chicoutimi.p70:90.

[20]BECKER, G. S. (1964). Human Capital : A Theoretical and Empirical Analysis with Special Reference to Education (éd. 1er 2dition). New York: edition's Columbia University Press.

واعتبر أن هذا الاستثمار هو الذي يفسر ما تتميز به ظاهرة النمو الاقتصادي في تلك البلاد وأن مفتاح الاستثمار البشري يكمن في التربية([٢١]) .

فقدم شولتز ، إسهامات عديدة في اقتصادات التعليم من خلال الأبحاث التي عالج فيها العلاقة بين دخول الأفراد ومستوياتهم التعليمية ومقارنتها بتكاليف تعليمهم ، حيث درس تطور المخزون التعليمي خلال حساب سنوات الدراسة لكل فرد ، ووجد أن سنوات الدراسة ارتفعت من ١١٦ مليون عام ١٩٠٠ إلى ٧٤٠ مليون عام ١٩٥٧ ، مما يعني أن المخزون التعليمي للقوى العاملة ارتفع بما يقرب من ٦ مرات ونصف ، بينما ازداد مقدار الاستثمار المالي للموظف في التعليم في نفس الفترة بمقدار ٤ مرات ونصف فقط ، كما لاحظ تغير قيمة التعليم نتيجة تغير توزيع التعليم على أفراد المجتمع ، حيث أصبح يشمل الشباب أكثر من الشيوخ . ومن ثم أشار إلى أن الاستثمار في البشر هو العمل المفسر للنمو الاقتصادي الذي تتميز به الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن التعليم مفتاح الاستثمار في رأس المال البشري وذلك لارتفاع معدلات نمو الدخل القومي من خلال ارتفاع المستوى التعليمي([٢٢]) .

من خلال عرض أراء بعض الاقتصادين في العائد من التعليم على الاقتصاد الوطني نرى أنه ؛ يمكن للمؤسسات التعليمية أن تساهم في النهضة الاقتصادية للدول من خلال المساهمة في صياغة الأهداف الاستراتيجية للدولة من أجل تلبية الاحتياجات المرحلية والمستقبلية وإعداد الكوادر، كذلك تخريج العمالة المطلوبة من أجل تقليل العمالة الوافدة وإيجاد الاكتفاء الذاتي أو تحقيق التوازن بين العمالة الوطنية والعمالة الأجنبية ، والمساهمة في رفع كفاءة العاملين وفق مستجدات سوق العمل والتقدم التكنلوجي والعلمي المتزايد، كما أن إعادة تأهيل أصحاب التخصصات ممن يعملون في تخصصات جديدة في حال وجود فائض في أعداد المتقدمين لوظائف معينة أو الاستغناء عن بعض التخصصات نظراً للتغيرات الطارئة ، كذلك تشجيع المبادرات الإبداعية لاستثمار خيرات المجتمع بالشكل الأمثل في قطاع الزراعة والصناعة حيث أن المجتمع القوي هو الذي يحرص على تشجيع المبادرات الجادة التي من شأنها زيادة الدخل القومي وتطوير عمليات استثمار المواد الخام ، إضافة إلى ذلك فتح المجال للعقول المتميزة من

---

[21]T.Schultz, education investments and returns, In: Hollis Chenery (ed.), Hand book of development economics, Elsevier, Netherlands, 2002, p 45.

[٢٢] د. عبد الله زاهي الرشدان ، اقتصاديات التعلم ، ط٣، دار وائل للنشر ، الأردن، ٢٠٠٨م، ص ١٨٤-١٨٥.

العمالة العربية الوافدة لاستقطابها قبل أن تهاجر إلى بلد الغرب لما في ذلك من تطعيم للكوادر الوطنية وتنويع وتجديد للطاقات البشرية .

على الرغم من العلاقة الطردية بين التعليم الجامعي والعالي والتنمية الاقتصادية إلا أننا نجد أن التعليم العالي والجامعي تواجهه تحديات غير مسبوقة وخصوصاً مع بداية القرن الحادي والعشرين وذلك من خلال تحديات العولمة والزيادة الكبيرة والاهتمام بوسائل الاتصال الحديثة والتي نمت بشكل كبير والتي تفرض تحديات جديدة على التعليم الجامعي .

دور التعليم العالي في تحقيق التنمية الاقتصادية:

لم تعد مؤشرات الاقتصاد بالمفهوم التقليدي بمقدرات الدولة والتي تعتمد على الموارد الطبيعية للدولة مثل النفط والغاز بل أن النهضة الحقيقية هي النهضة العلمية التي أصبحت ابرز المقومات التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فالتعليم العالي هو العنصر الرئيس في تطور ونمو الاقتصاد لداخل الدولة ([٢٣]) .

حيث يعد الاستثمار في التعليم أمراً حيوياً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، ويعزى جزء كبير من النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد والإنتاجية من خلال الاستثمار في قدرة العمال والقوة العاملة المتعلمة بشكل أفضل ، وهذا يتطلب التركيز بشكل كبير على كمية ونوعية التعليم([٢٤]).

ومن هذا المنطلق يعتبر التعليم الجامعي والعالي شكلًا من أشكال الاستثمار بعيد المدى فهو استثمار بشري يقاس عائده على المدى البعيد.

ولكن كما يتأثر المجتمع بالتعليم الجيد ، يتأثر التعليم أيضاً بالمجتمع المتقدم وهو الذي يمده بكل الوسائل والإمكانات التي تدعم تطوره، وتساعد في إعداد القوى البشرية للمجتمع .

([٢٣]) د. علي علي عبد ربه ، إسهامات التعليم في دخل الفرد والمجتمع وعلاقتها بالحراك الاجتماعي والفوارق الاقتصادية وخفض نسب الفقر بين أفراد المجتمع المصري، دراسات تربوية ، المجلد ١٠، الجزء ٧٣، رابطة التربية الحديثة ، دار المنظومة ، القاهرة – مصر، ١٩٩٥م، ص٤٣.

([٢٤]) كريم محمد حمزة ، التعليم في العراق ، بحث مقدم لجامعة بيت الحكم ، بغداد – العراق، ٢٠١٠م ، ص٣٥.

أما العلاقة بين الإنفاق على التعليم العالي والتنمية الاقتصادية ، فسوف نبحث من خلال المبحث التالي.

المبحث الثاني

الإنفاق على التعليم العالي وتطوره

تمهيد وتقسيم:

يعد التعليم ولاسيما التعليم العالي عاملًا أساسيًا في إحداث التقدم والتطور لأي مجتمع، باعتبار أن التعليم العالي يمثل قمة السلم التعليمي الذي يسهم في تنمية وتطوير الموارد البشرية وتهيئة الكادر البشري ورفع الكفاءة الإنتاجية والنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي. ولمواجهة الاهتمام المتزايد بالتعليم العالي لابد من إمكانات ونفقات كبيرة وعلى نحو مستمر مما أدى إلى أن تكون هذه النفقات متزايدة ولاسيما خلال العقد الأخير من القرن العشرين، مما أدى إلى زيادة ما يخصصه المجتمع والموازنة العامة لجزء من موارده الاقتصادية والمالية من خلال نصيب الإنفاق على قطاع التعليم العالي من قيمة الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة .

إن تحقيق معدلات عالية في النمو الاقتصادي والتنمية في كافة المجالات وفي فترة أقصر، يستلزم بالضرورة توفر مناخ ودافعية وإرادة سياسية للاستثمار في الموارد البشرية من خلال عدة برامج من بينها التعليم العالي، ويتطلب ذلك توفير موارد مالية تستطيع أن تحقق تلك الأهداف([٢٥]) .

من خلال هذا المبحث سوف نتناول مفهوم الإنفاق على التعليم العالي وتطور منظومة التعليم العالي في مصر في مطلبين كالآتي :

المطلب الأول: حجم الإنفاق على التعليم العالي .

المطلب الثاني : تطور منظومة التعليم العالي في مصر .

المطلب الأول

([٢٥]) د. طارق عبد الله تيراب وعبد العظيم سليمان المهل، تقييم الإنفاق العام علي التعليم العالي في الوطن العربي في الفترة (من ٢٠٠٠م- ٢٠١٣م) (دراسة مقارنة) ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية ، ص٥٣ .

حجم الإنفاق على التعليم العالي

أولًا: تعريف الإنفاق على التعليم العالي :

تعتبر قضية تمويل التعليم من القضايا الهامة التي تواجه عدد كبير من الدول في العالم برغم اختلاف مستوى النمو الاقتصادي بينهم ، فهي قضية متجددة دومًا وذلك بسبب التغيرات التي تحدث في النظام الاقتصادي وارتفاع كلفة التعليم العالي .

والإنفاق على التعليم هو مجموعة الأموال السائلة والمساعدات العينية بغرض توفير الخدمات التعليمية ، والإنفاق لجمع القطاعات في أية سنة مالية([٢٦]) .

يعد الإنفاق على التعليم العالي صيغة تمويلية لتخصيص الموارد المالية المخصصة من قبل الدولة لدعم مؤسسات التعليم الجامعي الحكومية ، تعتمد على ربط التمويل الذي تحصل عليه تلك المؤسسات ، أو جزء منه بمدى تحقيقها لمستوى أداء معين في ضوء معايير ومؤشرات محددة مسبقًا([٢٧]) .

فالإنفاق على التعليم الجامعي والعالي ؛ مفهوم يرتبط بتحديد مصادر التمويل المختلفة لهذا النوع من التعليم ، والعمل على توجيهها بالصورة التي تمكن المؤسسات الجامعية من القيام بأدوارها المنوطة بها، وكذلك تحقيق أعلى استثمار بأقل تكلفة([٢٨]) .

يتضح مما سبق أن الإنفاق على التعليم العالي ، هو مجموعة المخصصات المالية التي تخصصها الحكومة من ميزانية الدولة للإنفاق على منظومة التعليم العالي .

ثانيًا: مبررات الإنفاق على التعليم العالي :

---

[٢٦] رفعت عزوز وطارق عبد الرؤوف ، اقتصاديات وتمويل التعليم ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٩ م ، ص١١٥.

[٢٧] د. أميمة حلمي مصطفى، رؤية مقترحة لتطوير منظومة تمويل التعليم الجامعي بمصر في ضوء صيغة التمويل القائم على الأداء، مجلة البحث العلمي في التربية ، المجلد ٢٢، العدد الثالث، ٢٠٢١م ، ص٨٠ .

[٢٨] د. خالد منصور غريب حسين ، بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، مج (١٤) ، ع (٣٢)، مايو ٢٠١١م ، ص ٢٥٢.

إن تقييم واقع الإنفاق الحكومي علي التعليم العالي ، للتعرف علي مدي الاهتمام بعملية الاستثمار في الكادر البشري لأهمية ذلك في إحداث طفرات إنمائية تستطيع الوصول بالمجتمع إلي مرحلة الرفاه من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، حيث يتأتى ذلك عبر وضع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية المحكمة، ثم تنفيذ تلك الخطط والاستراتيجيات بكفاءة وفعالية بواسطة الكوادر البشرية المؤهلة([٢٩]) .

والتعليم العالي هو البوابة الرئيسة والركيزة الأساسية والمهمة للدخول إلى مجتمع المعلومات وتطويره وتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فضلًا عن أنه يوفر العنصر البشري الكفء والعمالة الماهرة التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية. وعليه نجد التسابق بين دول العالم لجذب المزيد من الكفاءات العلمية والاستثمار بالتعليم وزيادة الإنفاق عليه إذ إن من الوظائف الأساسية للتعليم هو إعداد القوى العاملة إعدادا يتلاءم مع حاجات المجتمع والاقتصاد الوطني ،فالقوى العاملة المتعلمة المؤهلة تعد عاملًا رئيسًا. من عوامل الإنتاج ويفترض إن تكون ذات إنتاجية أعلى من القوى غير المتعلمة ، لذا يعد التعليم أداة مهمة في زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية لهذا فإن تخطيط التعليم وتنظيمه فضلا عن التدريب يؤدي إلى تحسين مهارات العمال وتحديد معارفهم وإعادة تأهلهم مع المستجدات المعرفية والتقنية الحديثة([٣٠]) .

في الحقيقة ينفرد التعليم الجامعي بالعديد من المقومات والسمات التي تجعل منه خط الإنتاج المتقدم في صناعة البشر ، ومدخلاً حاكمًا لا غنى عنه لإقامة المجتمع المعرفي ، وإنتاج أفراد " هم أبناء عصرهم بتفكير ابتكاري وقابل للتدريب على مختلف حرفه وتخصصاته ، وبروح

([٢٩]) طارق عبد الله تيراب وعبد العظيم سليمان المهل، تقييم الإنفاق العام علي التعليم العالي في الوطن العربي في الفترة (من ٢٠٠٠م- ٢٠١٣م) (دراسة مقارنة) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية ، ص٥٢ .

([٣٠]) أنطوان رحمة ، اقتصاديات التعليم على شبكة المعلومات الدولية ، منتديات السومريين ، المنتدى الاقتصادي ، متاح على الموقع الالكتروني :

www.alsumerean.com

مغامرة تغزو الفضاء ، وتقهر الصحراء ، وتنطلق في آفاق الكشف العلمي إلى آماد تسابق الخيال"([٣١]) .

إن التعليم العالي قوة جبارة من شأنها الإسراع من معدل النمو الاقتصادي، وتحسين عملية توزيع الدخل، وتيسير الحراك الاجتماعي، وتقليص الفقر. وبوسعه كذلك تحسين نوعية حياة المواطنين عبر إسهامه في رفع متوسط أعمارهم، وتقليل معدلات الخصوبة والوفيات بين الأطفال، وبناء هوية قومية أشد اعتصاماً وتماسكًا . لكن كل هذه النواتج الإيجابية لا تتأتى من تلقاء نفسها. ففي أغلب الأحوال، يولد الاستثمار في التعليم عوائد منخفضة للأفراد المشتركين في المجتمع على نطاق واسع. وبذلك، في الوقت الذي يعد الاستثمار في التعليم فيه شرطا ضروريا لإحداث نمو ورفاهية أسرع، إلا أنه لا يكفي وحده بأي حال من الأحوال([٣٢]).

ثالثًا: مصادر تمويل التعليم العالي:

فتتنوع مصادر تمويل التعليم العالي وفقًا للسياسات التمويلية والأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع ، وتتنوع مصادره طبقًا للنظرة المجتمعية للتعليم العالي من حيث كونه مفتوحاً أو انتقائيًا موجهًا لحاجات الأفراد أو متطلبات المجتمع واحتياجاته التنموية([٣٣]) ، ومن مصادر تمويل التعليم العالي نتحدث عن التمويل الحكومي.

يعد التمويل الحكومي للتعليم العالي جزءاً من النفقات العامة للدولة فتمثل النفقات العامة نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على القطاع العام بنسبة كبيرة مقارنة بالقطاع الخاص، وهذه النفقات دائماً في حالة تزايد سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة .

([٣١]) د. سعيد إسماعيل علي، نحو استراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، القاهرة ، العدد ٢٣٣، ٢٠٠٧، ص ٣.

[32]The Road Not Traveled Education Reform in the Middle East and North Africa, The International Bank for Reconstruction and Development The World Bank Copyright © 2008.p .31.

([٣٣]) د. أسامة البدوي ، التعليم العالي في مصر (هل تؤدي مجانية التعليم إلى تكافؤ الفرص؟) ، مجلس السكان الدولي ، مصر ، ٢٠١٦ م ، ص ١٥-١٦.

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود تقوم بإنفاقه الحكومة أو إحدى الهيئات العامة – الإدارية أو الاقتصادية – بصدد اضطلاعها بعمل عام تحقيقًا للنفع العام وذلك خلال فترة زمنية معينة([٣٤]) .

وتعرف أيضًا بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها و هيئاتها ووزاراتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع ([٣٥]) .

ويشترط لكي تكون النفقة من النفقات العامة أن يكون الآمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، وعلى ذلك فان النفقات التي ينفقها شخص طبيعي أو معنوي خاص، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام([٣٦]) .

وبقصد بالتمويل الحكومي للتعليم الجامعي حجم الأموال التي تُدَرج في الموازنات الحكومية بصفة دورية أو دائمة، والتي تستقطع من الناتج القومي، سواء أكانت تلك الحكومات محلية أو مركزية أو غيرها من الجهات الرسمية الأخرى([٣٧]) .

تعد المخصصات الحكومية المصدر الرئيس لتمويل مختلف الأنشطة الخاصة بالتعليم العالي الحكومي، بكافة مستوياته، في مصر، على خلاف التعليم العالي الخاص الذي لا تخصص الدولة له أي تمويلات([٣٨]) .

([٣٤]) د. السيد أحمد عبد الخالق، مالية الدولة من المنظورين القانوني والاقتصادي، دون مكان نشر، دون سنة طبع ، ص ٧٣ .

([٣٥]) د. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ٢٠٠٠ م ، ص ٢٧.

([٣٦]) د. حامد عبد المجيد دراز و سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢ م ، ص ٢٧٧.

([٣٧]) د. محمد صبري الحوت وآخرون ، تمويل التعليم الجامعي في ضوء التحولات الاقتصادية، دراسة تحليلية، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق، ع (١٠٢) ، يناير ٢٠١٩ م ، ص٦٤.

([٣٨]) د. نور الدين الدقي، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي: الوثيقة الرئيسية، المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، الإسكندرية ، ٢٢-٢٦ ديسمبر ٢٠١٥ م ، ص ٢٣.

وعن النفقات العامة المخصصة للتعليم العالي نصت المادة ١٨٧من قانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ ([٣٩]) بشأن تنظيم الجامعات على أن :"مع موافقة حكم المادة (٨) يعد مجلس الجامعة مشروع موازنة الجامعة على أن يخصص للبحث العلمي قسم خاص منها بأبوابه المختلفة . ويتولى وزير التعليم العالي عرضها، بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات، على جهات الاختصاص وفقًا للقانون".

والجدول التالي يوضح حجم إنفاق الحكومة المصرية على قطاع التعليم بالمليار

البيان/ السنوات	١٣/١٢	١٤/١٣	١٥/١٤	١٦/١٥	١٧/١٦	**١٨/١٧**
الإنفاق العام علي التعليم	٦٤,٠٣	٨٣,٨٥	٩٤,٣٥	٩٥,١٠٦	١٠٣	١٣٦
الإنفاق العام علي التعليم العالي	١٤,٣٥	١٦,٢٩٣	٢٣,٧٦١	٢٥,١٤١	٣١,٦	٣٧,٧
نسبة الإنفاق العام علي التعليم العالي/ إجمالي الإنفاق علي التعليم	٢٢,٦ %	٢٠,١٤ %	%٢١,٤	%٢٦,٤٣	%٣٠,٦	%٣٥,٣

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البيان المالي لموازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، خطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

وبالنسبة لحجم الإنفاق على التعليم العالي فقد شهد زيادة في الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي خلال ٣ سنوات بنسبة ٥٨,٧% ([٤٠]) .

والجدول التالي يوضح حجم الاتفاق على التعليم في الثلاث سنوات من ٢٠١٩: ٢٠٢٢

البيان بالسنوات	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١
حجم الإنفاق على التعليم	١٤٥,٢	١٥٧,٦	١٧٢,٦
حجم الإنفاق على التعليم العالي	٤٧,١	٦٤,٧٣	٧٠,٢٥

[٣٩] قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ الجريدة الرسمية العدد ٤٠ بتاريخ ٥ / ١٠ / ١٩٧٢.

[٤٠] البيان المالي لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، خطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد البيان المالي لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، خطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١.

مما سبق يتضح أن مصطلح تمويل التعليم الجامعي الحكومي يشير إجرائيًا إلى جميع الموارد المالية المخصصة والمرصودة للمؤسسات الجامعية الحكومية سواء من الموازنة العامة للدولة، أو من بعض المصادر الأخرى (منها الرسوم الدراسية) لتعينها على تسيير شئونها بالموارد المتاحة، وتتوقف فاعلية تلك المؤسسات في تحقيق الأهداف المنتظرة منها على إدارة واستخدام تلك الموارد بكفاءة، فلهذا المصدر الأفضلية في تمويل التعليم العالي بدءاً بالرسوم الجامعية ووصولًا إلى إعطاء راتب شهري للطالب، في بعض الحالات، ولكي تتخذ هذه الإجراءات بحذر شديد حتى لا تحد من إمكانية حصول الأفراد والفئات الاجتماعية على التعليم أو الاستمرار فيه "ذوي الدخل المحدود"، ونظراً لتزايد أعداد الطلبة على الإقبال على التعليم، فإن تمويل التعليم من قبل الحكومة سيزداد و ينمو، وسيظل التمويل الحكومي للتعليم يواجه ضغوطًا كبيرة من أجل الإيفاء بمتطلبات التعليم العالي. يتضح مما سبق أن قضية الإنفاق على التعليم العالي في مصر من أهم القضايا التي تواجه المجتمع والمصري وتحد من قدرته على تحقيق الأهداف التنموية المنتظرة منه ؛ حيث يكشف تحليل واقع التمويل الجامعي وجود تحديات مالية عديدة تكتنف منظومة تمويل التعليم الجامعي المصري .

وتشير البيانات بشكل كبير إلى استمرار انخفاض مخصصات التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لذلك فقد قامت الحكومة في السنوات الأخيرة بتشجيع الجامعات الحكومية على تنويع مصادر دخلها بخلاف ما تحصل عليه من دخل محدود من الرسوم الدراسية لطالب البرامج الخاصة (كنظام الانتساب، وبرامج التدريس بلغات أجنبية، وغيرها)، وأدى ذلك إلى ضخ موارد إضافية عن طريق التبرعات والبحوث التعاقدية و الاستشارات وبرامج التعليم المستمر وغيرها من الأنشطة التي تقررها، وتشير التقديرات كذلك إلى أن الجامعات الحكومية تغطي نحو ١٠ %من مواردها من خلال ما تحصل عليه من موارد ذاتية ، ناهيك عن عدم وصول حجم الإنفاق الحكومي على التعليم والتعليم الجامعي للحد الأدنى المحدد بمقتضى الدستور وقد يتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

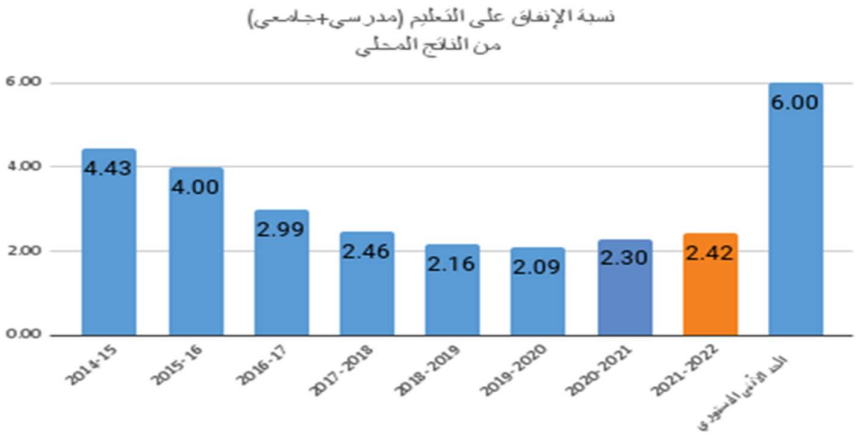

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢.

فبتتبع حجم الإنفاق على التعليم والتعليم العالي ، نجد أن نسبة الإنفاق على التعليم في مصر لم تصل إلى مستوى الحد الأدنى بالدستور (٦%)([٤١]) ففي العام ٢٠١٤- ٢٠١٥ بلغ معدل الإنفاق على التعليم ٤,٤٣ %، وانخفض عام ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى ٤ % ، وبلغ حجم الإنفاق على التعليم والتعليم العالي في العام ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٢,٩٩% ، وتوالى الانخفاض في العام ٢٠١٧-٢٠١٨ ليصل إلى ٢,٤٦% من النسبة الدستورية ٦% ، ثم انخفضت النسبة أكثر في ٢٠١٨-٢٠١٩ لتصل إلى ٢,١٦% ، وهكذا يصل حجم الإنفاق على التعليم في العام ٢٠١٩-٢٠٢٠ لتصل إلى ٢,٩% ، ثم عاود الارتفاع في عام ٢٠٢٠-٢٠٢١ ووصل إلى ٢,٣٠% ، ثم ارتفع في العام ٢٠٢١-٢٠٢٢ ليصل إلى ٢,٤٢% ، لكن على الرغم من ذلك إلا أن نسبة الإنفاق على التعليم لم تصل إلى النسبة المحددة بالدستور([٤٢]) .

وعن تطور حجم مؤسسات التعليم العالي وزيادة عدد الطلبة نتحدث من خلال المطلب الآتي.

([٤١]) الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية؛ ووزارة التنمية الاقتصادية: تقارير متابعة الأداء الاقتصادية والاجتماعية، أعداد متفرقة؛ ووزارة المالية: الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، أعداد متفرقة؛ ووزارة التعليم العالي: إحصاءات التعليم، ٢٠٢٢.

([٤٢]) تنص المادة (١٩) من الدستور المصري ٢٠١٤ وتعديلاته على أن : "تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٦% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية."

أما المادة (٢١) من الدستور المصري ٢٠١٤ فتنص على: "تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن ٢% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية."

المطلب الثاني

تطور منظومة التعليم العالي في مصر

شهدت منظومة التعليم العالي في مصر تطوراً ملحوظًا في الآونة الأخيرة سواء في أعداد المؤسسات التعليمية أو أعداد الخريجين أو أعداد الحاصلين على المؤهلات العليا وقد شهد قطاع التعليم العالي في مصر اهتماماً كبيراً خلال السنوات الماضية انطلاقاً من قاعدة أن التعليم العالي هو الأساس في تطور ونهوض أي مجتمع من المجتمعات، وبالتالي كان لابد من إحداث نقلة نوعية لقطاع التعليم العالي، سواء من خلال التوسع في إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة، أو تطوير وتحديث المناهج، أو صقل قدرات أعضاء هيئة التدريس. ولكن هناك عدد من التحديات تواجه مؤسسات التعليم العالي في مصر، منها القدرة علي استيعاب الأعداد المتنامية للطلاب في ظل عدم زيادة التمويل بما يتناسب مع هذا النمو؛ ومن المعروف أن أنظمة التعليم العالي في أي دولة من دول العالم مهما بلغت درجة تقدمها تعاني العديد من الصعوبات والمشكلات التي تؤثر علي مستوى العملية التعليمية، ولكنها تختلف من دولة إلي أخري([٤٣]) .

وهو ما سنوضحه على التوالي :

أولًا: تطور عدد الجامعات المصرية:

حدث في مصر تزايد ملحوظ في عدد الجامعات المصرية ، حيث كان عدد الجامعات المصرية لعام ٢٠٠٦م (١٧) سبع عشرة جامعة مصرية ، وتوالت زيادة عدد الجامعات لتصل في عام ٢٠١٢م لتصل إلى (٢٣) ثلاث وعشرين جامعة ، وارتفع كذلك عدد الكليات من (٣٤١) كلية ليصل إلى(٣٧١) كلية ، وطبقًا لإحصائية وزارة التعليم العالي ٢٠١٧-٢٠١٨م بلغ عدد الجامعات الحكومية (٢٤) جامعة للعام ٢٠١٨ م([٤٤]) ، وتوالت الزيادة حتى بلغ عدد الجامعات المصرية لعام ٢٠٢٢ (٢٧) جامعة حكومية وهم (جامعة القاهرة – جامعة الإسكندرية – جامعة عين شمس – جامعة أسيوط – جامعة طنطا – جامعة المنصورة – جامعة الزقازيق– جامعة

([٤٣]) د. مروة البلتاجي ، التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، ، ضمن أوراق مشروع إصلاح التعليم العالي في مصر عن "تمويل التعليم العالي في مصر"، مركز شركاء التنمية ، القاهرة ، ٢٠١٢م ، ص٢ .

([٤٤]) إحصائية وزارة التعليم العالي للعام (٢٠١٧- ٢٠١٨) . http://mohesr.gov.eg. /

حلوان – جامعة المنيا– جامعة المنوفية – جامعة قناة السويس – جامعة جنوب الوادي– جامعة بنها– جامعة الفيوم– جامعة بور سعيد– جامعة دمنهور – جامعة أسوان – جامعة دمياط– جامعة السادات – جامعة السويس– جامعة العريش– جامعة جنوب الوادي الجديد– جامعة مطروح– جامعة الأقصر).

ويمثل تزايد عدد الجامعات الحكومية المصرية دور الدولة المصرية في دعم منظومة التعليم الجامعي.

وذلك بالإضافة إلى (٢٦) جامعة خاصة ، و وكذلك (٦) مؤسسات تعليمية باتفاقات دولية([٤٥]) . كما يوجد ٣ جامعات تكنولوجية([٤٦]).

ثانيًا: عدد الطلبة المقيدين بالجامعات المصرية :

وفقًا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء نجد أن عدد الطلاب المقيدين وأعضاء هيئة التدريس بالتعليم العالي للعام الجامعي ٢٠٢٠ /٢٠٢١ ([٤٧]) ما يلي:

٣٫٤ مليون طـــــالب مقيدون بالتعــليم العالي للعام الجامعي ٢٠٢٠ /٢٠٢١ مقابل ٣٫٣ مليون طالب عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنسبة زيادة قدرها ٢٫٦ ٪ .

١– عدد الطلبة بالجامعات الحكومية :

فلا تزال الجامعات الحكومية تستحوذ على النصيب الأكبر من أعداد المقيدين بالتعليم العالي([٤٨])، والملاحظ مما سبق تزايد نسبة أعداد الطلبة المقيدين ٢٠٢١ إلى ٣،٤ مليون طالب بزيادة قدرها ٢،٦% عن العام السابق .

٢– عدد الطلبة بالجامعات الحكومية والأزهر:

([٤٥]) الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا، الجامعة العربية المفتوحة ، جامعة إسلسكا ، الجامعة الأمريكية، جامعة برلين الألمانية بالجونة ، الجامعة الألمانية الدولية بالعاصمة الإدارية الجديدة .

([٤٦]) وهم : جامعة القاهرة الجديدة للتكنولوجيا ، جامعة الدلتا التكنولوجية ، جامعة بني سويف التكنولوجية.

([٤٧]) الموقع الرسمي لجهاز التعبئة والإحصاء : متاح على الموقع الالكتروني :
https://www.capmas.gov.eg/

([٤٨]) استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر ٢٠١٥–٢٠٣٠م، مصر تستثمر في المستقبل ، وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات ، ص ٢٤.

٢٫٥ مليون طالب مقيد بالجامعات الحكومية والأزهر يمثلون ٧١٫٨٪ من إجمالي طلاب التعليم العالي عام ٢٠٢٠ /٢٠٢١، مقابل ٢٫٤مليون طالب عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنسبة زيادة قدرها ٠,٧ ٪ .([1]) ٢٨ جامعة تحتوى على٥٤٤ كلية منها ٢٩٣ كلية نظرية بها عدد ١٫٩ مليون طالب بنسبة ٧٦٫٥٪ ،٢٥١ كلية عملية بها عدد ٥٧٧٫٤ ألف طالب بنسبة ٢٣٫٥٪ من إجمالي الجامعات الحكومية والأزهر. إضافة إلى ١٠٢٫٧ ألف عضو هيئة تدريس ومعاون بالجامعات الحكومية والأزهر عام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ .

٣-عدد الطلبة بالجامعات الخاصة :

٢٢١٫٧ ألف طالب مقيدون بالجامعـــات الخاصة يمثلون ٦٫٥٪ من إجمالي طلاب التعليم العالي عام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١مقابل ٢٠٧٫٢ ألف طالب عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ بنسبة زيادة قدرها ٧ ٪ ٢٨ جامعة تحتوى على ٢٠٦ كلية منها ٦٤ كلية نظــرية بعدد ٥٧٫٢ ألف طالب بنسبة ٢٥٫٨٪ من إجمالي طلاب الجامعات الخاصة ١٤٢ كلية عملية بعدد ١٦٤٫٥ ألف طالب بنسبة ٧٤٫٢ ٪ من إجمالي طلاب الجامعات الخاصة ([2]) ١٢,٤ إضافة إلى ألف عضو هيئة تدريس ومعاون بالجامعات الخاصة عام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ .

ثالثًا: تزايد عدد خريجي الجامعات المصرية :

توجد مرحلتان للدراسة والتخرج من الجامعات المصرية الحكومية ، وهي : مرحلة الليسانس أو البكالوريوس ، مرحلة الدراسات العليا والتي تشمل الدبلوم العالي ، الماجستير، والدكتوراة، ولقياس معدلات التخرج من الجامعات المصرية الحكومية([3]) ، يتضح من المؤشرات المؤشرات الإحصائية تزايد أعداد الخريجين من الجامعات المصرية من ٣٢٦,٤ ألف خريج عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٣٦٧,٥ ألف خريج عام ٢٠١٦-٢٠١٧م ، إلا أن عام ٢٠١٣-٢٠١٤م شهد

([1]) الموقع الرسمي لجهاز التعبئة والإحصاء : متاح على الموقع الالكتروني :
https://www.capmas.gov.eg

([2]) الموقع الرسمي لجهاز التعبئة والإحصاء : متاح على الموقع الالكتروني :
https://www.capmas.gov.eg

([3]) د. أحمد فايز أحمد سيد، مؤشرات الاقتصاد المعرفي في الجامعات المصرية الحكومية ، دراسة وصفية لتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات في علوم المكتبات والمعلومات ، المجلد ٦، العدد١٢، ٢٠١٩، ص ٥١.

انخفاضاً ملحوظًا في عدد الخريجين حيث كان ٣٢٥,٤ ألف خريج عام ٢٠١٢-٢٠١٣م ووصل ١٨٩,٦ ألف خريج عام ٢٠١٣-٢٠١٤م كما يتضح بالشكل البياني التالي :

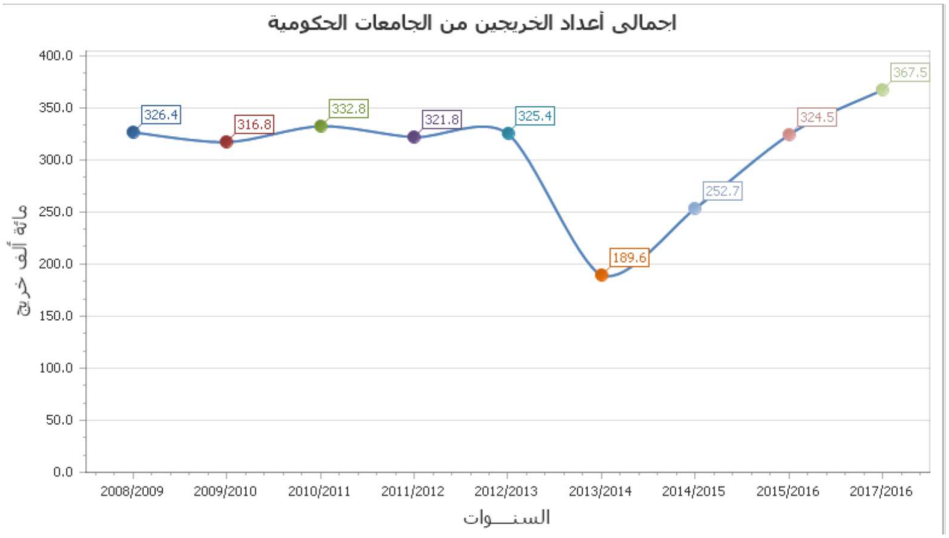

المصدر : إجمالي أعداد الخريجين من الجامعات المصرية الحكومية (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري عام ٢٠١٨م.

فقد تزايد عدد المؤسسات الجامعية الحكومية وذلك لاستيعاب العدد المتزايد من الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي ؛ انطلاقًا مما شهده المجتمع المصري من تحولات اقتصادية وثقافية بفعل انتهاج عدد من السياسات الاقتصادية ، وما تستلزمه من تهيئة مناخ ثقافي حتى تشق طريقها في الفعل الاجتماعي ، ألقت هذه التحولات بظلالها على التعليم الجامعي باعتباره نظامًا فرعيًا داخل إطار المنظومة المجتمعية الشاملة ، وعلى اعتبار أن البنى الاجتماعية (الاقتصادية والثقافية) المتميزة تعكس نفسها في بنى تعليمية مقابلة ، وبالتالي خلق أنواع من التعليم تتفق وبنيتها (١) .

أما عن إجمالي عدد الخريجين من الجامعات المصرية وفقًا لإحصائيات ٢٠١٨/٢٠١٩ الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء فهي كما هو موضح من خلال الشكل التالي :

(١) د. هاني محمد بهاء الدين ، تطوير التعليم الجامعي ، التحديات الراهنة وأزمة التحول ، المركز الديمقراطي العربي للنشر ، برلين-ألمانيا، الطبعة الأولى ، ٢٠١٧ م ، ص ٧ .

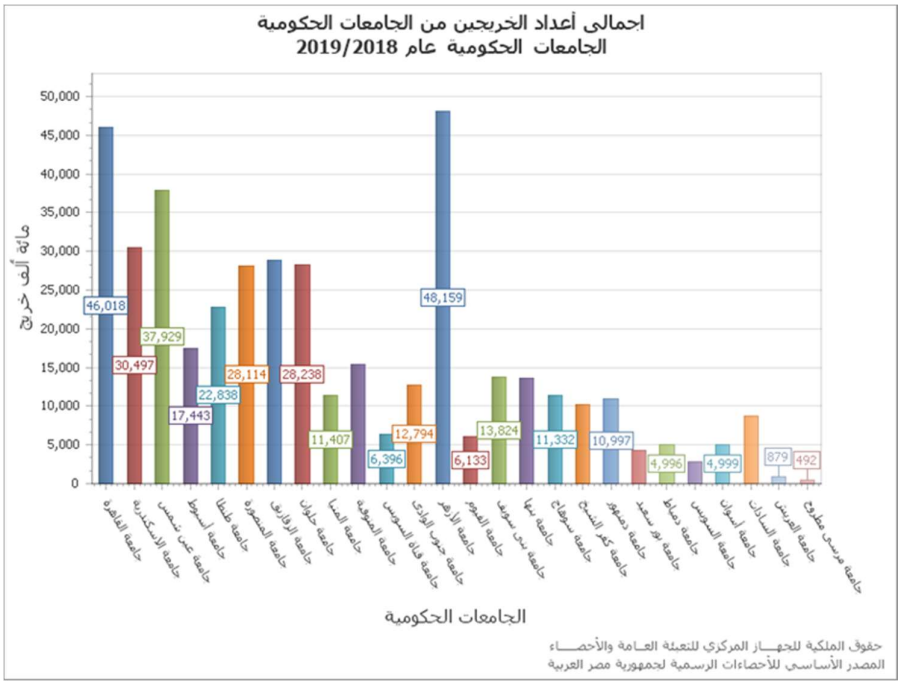

ووفقًا للشكل السابق نجد أن جامعة الأزهر هي الأولى على مستوى الجامعات المصرية في عدد الخريجين بنسبة قدرها ٤٨,١٥٦% ، يليها جامعة القاهرة بنسبة قدرها ٤٦,٠١٨% ، ثم جامعة عين شمس في الترتيب الثالث .

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اهتمام وحرص الدولة المصرية علي الارتقاء بمنظومة التعليم العالي . فتزايد دور الجامعات وتوقعات المجتمع منها في العصر الحديث ، فقد تطور الأمر كثيرًا ، فالجامعة تربي المستويات الرفيعة من الثقافة البشرية – أي أنها مصدر لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية – وعليها تقع أسمى المهام ، وهي القيام بالأعمال الفكرية الناضجة ، واستمرار الثقافة ونشر المعرفة ([1]) .

والتعليم العالي يعد نسقًا فاعلًا في تغيير المجتمع المصري نحو المستقبل ، فالعلاقة ما بين التعليم والتغيير ليست مجرد حلم ، وذلك انطلاقًا من أن تغيير المجتمعات بالمعنى العام لا يكون إلا بتغيير البشر ، ولأن تغيير البشر لا يكون إلا بتغيير الذهنية ، وأنماط التفكير السائدة ، بما يدعم هذه الفرضية .

([1]) د. يسري السيد جودة ، قياس بعض المتغيرات الشخصية و البيئية على دافعية الإنجاز لدى طلاب جامعة الزقازيق، مجلة البحوث التجارية ، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، ١٩٩٩م، ص ١٦٠– ١٩٥.

وهكذا يشكل التعليم العالي المفتاح الحقيقي للانتقال للعالم الأول المتقدم والدخول في المنافسة الاقتصادية للدول المتقدمة من خلال الاستثمار الحقيقي في الموارد البشرية التي تجسد عنصر التعليم في التنمية .

الخاتمة

أوضح الباحث من خلال ما سبق أن التعليم العالي يعد من أبرز الدوافع التي تساعد على تحسين التنمية باعتبار إن التعليم العالي يسهم بشكل كبير في تعزيز عناصر التوعية والمعرفة والثقافة، وقد خلص البحث إلى أن للتعليم العالي دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبار منظومة التعليم العالي تشكل أحد ركائز التنمية الاقتصادية .

ولكن يظهر الواقع العملي لمنظومة التعليم العالي في مصر تعثر هذه المنظومة وعدم تحقيق النتائج المرجوة منها ، وقد شكلت خاتمة البحث حصيلة من النتائج والتوصيات كالتالي :

أولًا : النتائج :

- أكد البحث على أهمية منظومة التعليم العالي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

– هناك أزمة علمية واضحة تظهر غياب منظومة متكاملة لنقل المعرفة والخبرات ، واستغلالها في ميدان التنمية الاقتصادية .

– الواقع الاقتصادي للتعليم الجامعي يبين تدني القيمة الحقيقية لمخصصات الإنفاق عليه في كثير من الدول ، ومنها مصر ، التي لا تمكنها ظروفها الاقتصادية من الزيادة ، وقد تفاقمت المشكلة بزيادة عدد السكان ، والتضخم ، وارتفاع تكلفة التجهيزات التعليمية ومبانيها وتقنياتها .

– يمكن القول بأن الإنفاق العام على التعليم العالي لم يكن كافياً لمواجهة متطلبات إصلاح التعليم العالي ، ومن ثم تدهورت الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم في مصر ، والتي تمثلت في عدة مؤشرات منها : وجود عجز في أعداد الجامعات والمعاهد العليا مما أدى إلى ارتفاع كثافة الطلاب بالجامعات القائمة إلى جانب تحيز توزيع الخدمات التعليمية ضد مناطق ومحافظات معينة ، كما تدهورت الكفاءة الخارجية لقطاع التعليم العالي متمثلة في عدم المواءمة بين عرض خريجي التعليم العالي والطلب عليهم في سوق العمل.

ثانيا : التوصيات :

– ضرورة البحث عن صيغة تمويلية بديلة من شأنها ترشيد النفقات واعادة ترتيب الأولويات .

– الاهتمام بمنظومة التعليم بشكل كامل ، فلا يمكن إنجاز تقدم حقيقي في تطوير منظومة التعليم العالي ، إلا إذا تم النظر إلى التعليم على أنه منظومة متكاملة الحلقات تبدأ من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية ، فكل مرحلة تعد تمهيداً لما تليها .

– التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي بالحاجة الفعلية لسوق العمل .

– يجب ربط الأبحاث العلمية بمشاكل المجتمع بكل قطاعاته ، وذلك من خلال دراسات شاملة للمشكلات والعمل على حلها بما يخدم التنمية الشاملة .

– إقامة شبكات اتصال للمعلومات بين الجامعات ومعاهد البحوث وبعض المؤسسات المعنية والاستفادة من تجارب الجامعات الرصينة في العالم في مجال البحث العلمي.

- إعادة النظر في دور التعليم العالي الذي يتطلب نهجًا جديداً ووضع سلم لأولويات تطويره المستقبلي وتوسيع نطاق المشاركة في التحديث والتطوير تلبيةً لاحتياجات ومتطلبات التنمية الشاملة .

قائمة المراجع

أولًا : المراجع العربية :

١- الكتب :

- د. السيد أحمد عبد الخالق، مالية الدولة من المنظورين القانوني والاقتصادي، دون مكان نشر، دون سنة طبع .
- د. أسامة البدوي ، التعليم العالي في مصر (هل تؤدي مجانية التعليم إلى تكافؤ الفرص؟) ، مجلس السكان الدولي ، مصر ، ٢٠١٦ م.
- د. حامد عبد المجيد دراز و سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠٢م .
- د. رفعت عزوز وطارق عبد الرؤوف ، اقتصاديات وتمويل التعليم، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٩م .

- د. سهيل حمدان ، اقتصاديات التعليم تكلفته وعائداته ، مؤسسة رسلان علاء الدين ، دمشق ، ٢٠٠٢م .
- د. سوزي عدلي ناشد ، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ٢٠٠٠ م .
- د. عبد الله زاهي الرشدان ، اقتصاديات التعلم ، دار وائل للنشر ، الأردن، ط٣، ٢٠٠٨م.
- د. لويس معلوف ، المنجد في اللغة والإعلام ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت– لبنان ، ط ٢١ ، ٢٠٠٩ م .
- د. محمد شفيق، البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٨م .
- د. محمد عبد العزيز عجمية ؛ وآخرون ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٠ م.
- د. محمد عبد العزيز عجمية و محمد عبد اللي: التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها، دار المستقبل للنشر، عمان ، ٢٠٠٣ م.
- د. مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ م .
- د. مروة البلتاجي ، التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، ضمن أوراق مشروع إصلاح التعليم العالي في مصر عن "تمويل التعليم العالي في مصر"، مركز شركاء التنمية ، القاهرة ، ٢٠١٢ م .
- د. هاني محمد بهاء الدين ، تطوير التعليم الجامعي ، التحديات الراهنة وأزمة التحول ، المركز الديمقراطي العربي للنشر ، برلين–ألمانيا، ط ١، ٢٠١٧ م .
- د. وائل علي جوهر رضوان ،التعليم العالي العام والخاص الواقع والتحديات ، المكتبة المصرية ، ط١، ٢٠١٢ م .
- د. وفاء محمد البرادعي ، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط١، ٢٠٠٢ م .

٢– الرسائل :

- بناني فتحيه ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ، دراسة نظرية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس ، الجزائر، ٢٠٠٩ م .
- كريم محمد حمزة ، التعليم في العراق ، بحث مقدم لجامعة بيت الحكم ، بغداد ، العراق، ٢٠١٠ م .
- د. وائل محمد سعد أحمد الجرساني ، التعليم الجامعي في مصر وبطالة المتعلمين "دراسة تتبعية لخريجي كلية التربية بجامعة المنصورة نموذجا"، رسالة دكتوراة ، كلية التربية – جامعة القاهرة ، ٢٠١٣ م .

٣- الدوريات والمقالات :

- د. أحمد فايز أحمد سيد، مؤشرات الاقتصاد المعرفي في الجامعات المصرية الحكومية ، دراسة وصفية لتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات في علوم المكتبات والمعلومات ، المجلد ٦، العدد١٢، ٢٠١٩ م .
- استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر ٢٠١٥-٢٠٣٠ م، مصر تستثمر في المستقبل ، وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات .
- د. أميمة حلمي مصطفى، رؤية مقترحة لتطوير منظومة تمويل التعليم الجامعي بمصر في ضوء صيغة التمويل القائم على الأداء، مجلة البحث العلمي في التربية ، المجلد ٢٢، العدد الثالث ، ٢٠٢١ م .
- أنطوان رحمة ، اقتصاديات التعليم على شبكة المعلومات الدولية منتديات السومرىين المنتدى الاقتصادي .
- د. خالد منصور غريب حسين ، بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، مج (١٤) ، ع (٣٢) ، مايو ٢٠١١ م .
- د. سعيد إسماعيل علي، نحو استراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، القاهرة ، العدد ٢٣٣، ٢٠٠٧ م .
- د. طارق عبد الله تيراب و عبد العظيم سليمان المهل، تقييم الإنفاق العام علي التعليم العالي في الوطن العربي في الفترة (من ٢٠٠٠م- ٢٠١٣م)

(دراسة مقارنة) ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية .

- د. طارق محمد ، تعريف التعليم ، مقال متاح على موقع موضوع ، ٣٠/٣/ ٢٠٢٢م.
- د. علي علي عبد ربه ، إسهامات التعليم في دخل الفرد والمجتمع وعلاقتها بالحراك الاجتماعي والفوارق الاقتصادية وخفض نسب الفقر بين أفراد المجتمع المصري، دراسات تربوية ، المجلد ١٠، الجزء ٧٣، القاهرة ، رابطة التربية الحديثة ، مصر، ١٩٩٤ م .
- د. غادة شعبان ، العائد الاقتصادي من الإنفاق العام على التعليم العالي ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الأزهر، العدد ٢٠، يوليو ٢٠١٨ م .
- د. غربي صباح ، الاستثمار في التعلم ونظرياته ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية و الاجتماعية ، الجزائر ، العددان الثاني والثالث ، ٢٠٠٨ م .
- د. محمد إبراهيم السقا ، العلاقة بين مستوى التعليم والبطالة ، مدونة اقتصاديات الكويت دول مجلس التعاون .
- د. محمد صبري الحوت وآخرون ، تمويل التعليم الجامعي في ضوء التحولات الاقتصادية ، دراسة تحليلية ، دراسات تربوية ونفسية ، مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق ، ع (١٠٢) ، يناير٢٠١٩ م .
- د. يسري السيد جودة ، قياس بعض المتغيرات الشخصية والبيئية على دافعية الإنجاز لدى طلاب جامعة الزقازيق، مجلة البحوث التجارية ، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، ١٩٩٩م.

٤– المؤتمرات:

- د. عواشية السعدية ، معارف ومناهج التعليم العالي في الجزائر ، أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي ، القاهرة ، ٢٠٠٩م .
- د. نجاة أحمد الزليطي ، "تمويل التعليم الجامعي في ليبيا – الواقع والحلول"، بحث مقدم للمؤتمر القومي السنوي الخامس عشر (العربي السابع) لمركز تطوير التعليم الجامعي بعنوان " نحو خطة إستراتيجية للتعليم الجامعي العربي "، جامعة عين شمس ، خلال الفترة من (٢٣–٢٤ نوفمبر ٢٠٠٨م) .

- د. نور الدين الدقي، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي: الوثيقة الرئيسية، المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، الإسكندرية ، ٢٢-٢٦ ديسمبر ٢٠١٥ م .

ثانيًا : المراجع الأجنبية :

-BECKER, G. S. (1964). Human Capital : A Theoretical and Empirical Analysis with Special Reference to Education (éd. 1er 2dition). New York: Edition's Columbia University Press.

- MARSHALL, A. (1890). Principes d'économie politique (Vol. livres IV). (F. Savaires Jurdan, Trad.) Québec, Québec, Canada: Université de Chicoutimi.

-Steve O. Michael : " Financing Higher Education in A Global Market : A Contextual Background" , In Steve O. Michael & Mark Kretovics (Eds) : " Financing Higher Education in A Global Market" , Higher Education Series, (New York , Algora , 2005.

-T.Schultz, education investments and returns, In: Hollis Chenery (ed.), Hand book of development economics, Elsevier, Netherlands, 2002 .

-The Road Not Traveled Education Reform in the Middle East and North Africa, The International Bank for Reconstruction and Development The World Bank Copyright © 2008.

ثالثاً : المواقع الإلكترونية :

- https :// Economy of kawalt.blogspot.com.eg
- https :// Mawdoo3.com%
- https :// www.alsumerean.com
- https :// www.mohesr.gov.eg
- https :// www.capmas.gov.eg

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
المبحث الأول:العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية	٤
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمنظومة التعليم العالي	٥
المطلب الثاني: تطور العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية	٩
المبحث الثاني: الإنفاق على التعليم العالي وتطوره	١٤
المطلب الأول: حجم الإنفاق على التعليم العالي	١٥
المطلب الثاني: تطور منظومة التعليم العالي في مصر	٢٢
الخاتمة	٢٨
النتائج	٢٨
التوصيات	٢٩

قائمة المراجع	٣٠
الفهرس	٣٥